

عقد شراء منقولات لمناقصة توريد وتركيب أنظمة أمن متكاملة لمشروع مجمع النخبة السكني

إنه في يوم : **اليوم الموافق تاريخ اليوم** تم إبرام هذا العقد بين كلٍ من:

أولاً: Fake Company Inc.

بصفقتها الجهة المعنية والمستفيدة من مناقصة توريد وتركيب أنظمة أمن متكاملة لمشروع مجمع النخبة السكني.

ومقرها: Fake Street -Fakeville 123

ويمثلها قانوناً:-

السيدة/ **Jane Doe** بصفته CEO – رقم قومي ID123

السيدة/ **Bob Smith** بصفته CFO – رقم قومي ID456

تليفون : 1234567890

تليفون أرضي : 0987654321

فاكس : 5555555555

(طرف اول)

ثانياً: Fake Company Inc.

الكائن مقرها: Fake Street - Fakeville 123

ويمثلها قانوناً:-

السيدة/ **Jane Doe** بصفته CEO – رقم قومي ID123

السيدة/ **Bob Smith** بصفته CFO – رقم قومي ID456

تليفون : 1234567890 وشكلها القانوني: Fake LLC

بطاقه ضريبية : 1234567890 تليفون أرضي : 0987654321

سجل تجاري : CR123456 فاكس : 5555555555

(طرف ثاني)

تمهيد

حيث أبدي الطرف الأول رغبته في التعاقد علي توريد وتركيب أنظمة أمن متكاملة لمشروع مجمع النخبة السكني، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدي الطرف الثاني استعداداه للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وكما هو منصوص عليه (العتاء) المقدم منه بمبلغ 34200 جم فقط أربعة و ثلاثون ألفا و مئتا جنيها لاغير، والذي قبله الطرف الأول باعتباره (الأفضل شروطاً والأقل سعراً) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية. وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفاقاً علي الآتي:

"البند الاول"

يعتبر التمهيد السابق والمواصفات والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكماً لأحكامه.

"البند الثاني"

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وطبقاً للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقيمة إجمالية بمبلغ 34200 جم فقط أربعة و ثلاثون ألفا و متنا لا غير شامل ض14% ضريبة القيمة المضافة شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وذلك علي النحو التالي :

اسم المنتج	وصف المنتج	الكمية	سعر الوحدة	سعر الكمية
1 كاميرات مراقبة عالية الدقة	كاميرات رقمية خارجية تعمل بتقنية IP، دقتها لا تقل عن 4 ميجا بكسل، مزودة بعنسات varifocal لتعديل الزاوية حسب الحاجة، رؤية ليلية بالأشعة تحت الحمراء بمدى لا يقل عن 30 متر، غلاف مقاوم للظروف الجوية الخارجية	100	90	
2 أجهزة تسجيل ومراقبة رقمية	أجهزة تسجيل رقمية متوافقة مع كاميرات IP، سعة تخزين لا تقل عن 1 تيرابايت، تدعم خاصية التسجيل المستمر بجودة عالية	10	90	
3 لوحات تحكم بالإنداز	لوحات تحكم متطورة قابلة للبرمجة، تدعم الاتصال الهاتفي والإنترنت لإرسال إشعارات الإنذار، متوافقة مع جميع أنظمة إنذار الحريق وأجهزة قراءة بطاقات الدخول	200	90	
4 حساسات إنذار الحريق	حساس إنذار دخاني عالي الحساسية، يصدر إنذارا مبكرا عند اكتشاف أي دخان\إنذار حراري يستجيب لارتفاع مفاجئ في درجة الحرارة	50	90	
5 أجهزة قراءة بطاقات الدخول	أجهزة قراءة بطاقات دخول متينة ومقاومة للعبث، تعمل بتقنية RFID وقراءة البصمة، متصلة بلوحات تحكم بالإنداز لمنع الدخول غير المصرح به	10	90	
6 أبواب دوارة أمنية	أبواب دوارة مصنوعة من الفولاذ المقاوم للصدأ ومزودة بنظام إنذار عند محاولة الدخول غير المصرح به، تتكامل مع أجهزة قراءة بطاقات الدخول	10	90	
الإجمالي فقط أربعة و ثلاثون ألفا و متنا جنيه لا غير				34200

"البند الثالث"

سدد الطرف الثاني التأمين النهائي مبلغاً إجمالياً مقداره (offerprice) فقط offeredprice لا غير بما يعادل 5% من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي

"البند الرابع"

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثاني تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

"البند الخامس"

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (15 %) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

"البند السادس"

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول، وبظل الطرف الثاني وحدة مسؤولاً عن أي أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم بإطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن علي ما يخصهم من شروط العقد.

"البند السابع"

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول إعطائه مهلة بما لا يجاوز 10 أيام من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة. ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع علي الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

"البند الثامن"

يحظر علي الطرف الثاني التنازل للغير عن هذا العقد كلياً أو جزئياً.

"البند التاسع"

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة علي سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيا كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهاءه أو إنهائه أو فسخه، وبعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً